

بيروت في ٢١/١٢/٢٠٠٥

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
في لبنان
علم وخبر ٢٩/اد

معالي وزير الثقافة الدكتور طارق متري المحترم

بعد التحية والاحترام،

عظفا على الاجتماع الذي عقدناه مع معاليكم يوم السبت الماضي أرسل لك هذا الكتاب الذي يلخص المطالب الاساسية للجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في المرحلة الراهنة وهي على الشكل الاتي:

أولاً- تحديد مصير كافة المخطوفين والمختفين والمفقودين منذ ١٣ نيسان ١٩٧٥ وحتى ٢٦ نيسان ٢٠٠٥ ضمنا والعمل على الافراج الفوري عن الاحياء منهم وتسليم رفاة المتوفين الى ذويهم.

أن هذا المطلب الاساسي للجنة أهالي المخطوفين والمفقودين يتطلب مقاربة شاملة للمشكلة من أجل تحديد، بصورة كاملة، مصير جميع من اختفى أو فقد ما بين تاريخ ١٣ نيسان ١٩٧٥ و ٢٦ نيسان ٢٠٠٥ ضمنا، وذلك بغض النظر عن هوية الجهة المسؤولة عن الاختفاء وعن هوية المختفي أو المفقود وظروف الاختفاء. فعلى سبيل المثال لا الحصر يجب ان تتناول عملية تحديد المصير كافة حالات الاختفاء التي حصلت نتيجة افعال قامت بها القوات الاسرائيلية والقوات السورية والمنظمات المسلحة والمليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وكذلك جهات نظامية أو رسمية لبنانية خلال الفترة الزمنية المحددة اعلاه.

من اجل تحقيق هذا المطلب تطلب اللجنة تأليف هيئة رسمية مستقلة لها الصلاحيات و الموارد و الكفاءات والخبرات اللازمة من اجل القيام بالمهام التالية:

- اجراء التحقيقات واستقاء المعلومات وجمع الادلة وتلقي الافادات والشهادات والاطلاع على أرشيف اجهزة الامن الرسمية والمليشيات ومحاضر اللجنتين الرسميتين المعنيتين بقضية المخطوفين اللتين تم تشكيلهما تباعا" العام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ والمستندات التي جمعتها هاتان اللجنتان وذلك بهدف تحديد مصير المختفين والمفقودين.
- فتح كافة المقابر الجماعية التي تعود الى الفترة الزمنية المذكورة اعلاه لاسيما المقابر الجماعية التي تم اكتشافها مؤخرا في عنجر والمقابر الجماعية التي ذكر تقرير لجنة التحقيق الرسمية للاستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين انها "موجودة داخل مدافن الشهداء في منطقة حرج بيروت ومدافن مار متر في الاشرفية ومدافن الانكليز في التحويطة" (تراجع لطفا نسخة التقرير المرفقة ربطا) وذلك بغية استخراج الجثث والرفاة

المدفونة فيها لتحديد هوية اصحابها وتسليمها لذويهم مع التأكيد ان كافة هذه العمليات يجب ان تتم وفقا للمعايير والاليات المعمول بها دوليا في هذا المجال.

- تأمين مواكبة طبية ونفسية لعائلات المختفين والمفقودين لمساعدتهم على متابعة عمل الهيئة والنتائج التي ستتوصل اليها تباعا.

ان طريقة تشكيل الهيئة الرسمية المستقلة والصفات والكفاءات المطلوب توفرها لدى من سيتم تعيينهم كأعضاء لها، هو أمر في غاية الاهمية. ان نجاح عمل الهيئة في النهاية مرتبط بكيفية تشكيلها وبهوية أعضائها وبالمهام والصلاحيات المسندة إليها. لذلك يجب ان يكون أعضاء هذه الهيئة أشخاصا "مستقلين، مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة، يتمتعون بثقة اللبنانيين عموما واهالي المخطوفين خصوصا. لذلك، من الضروري ان يتم تعيين اعضاء الهيئة الرسمية المستقلة بالتشاور مع اللجان والجمعيات التي تمثل اهالي المخطوفين والمختفين والمفقودين.

يجب كذلك ان يكون للهيئة الصلاحيات الضرورية والموارد المالية والبشرية اللازمة لاسيما امكانية الاستعانة بالخبرات المحلية والدولية كي تتمكن من تنفيذ مهامها المذكورة اعلاه باستقلالية وفعالية وشفافية تامة.

ثانيا- وضع برنامج متكامل للتعويض عن الضرر الذي لحق بالمختفين وعائلاتهم.

يجب ان يأخذ برنامج التعويض في الاعتبار الضرر المعنوي والنفسي و المادي الذي لحق بالمختفي وبعائلته نتيجة لعملية الاختفاء القسري. بالإضافة إلى التعويض المالي، يجب ان يتضمن البرنامج إجراءات وآليات مماثلة لما تم اعتماده بالنسبة للمهجرين والمعتقلين في السجون الاسرائيلية وفي القانون الخاص بالمعوقين من تسهيلات واعفاءات وألوية أو كوتا في التوظيف، الخ. يقتضي كذلك اعتماد مشروع رعاية طبية وتأهيل نفسي للمختفين و افراد عائلاتهم.

ثالثا- اعلان ١٣ نيسان "يوم وطني للذاكرة" وبناء نصب تذكاري (Memorial) تكريما لكافة ضحايا الحرب.

أن هذا المطلب يفرضه واجب الذاكرة. تطلب لجنة الأهالي أن يعلن رسميا ١٣ نيسان "يوما" وطنيا "للذاكرة" على ان يكرس هذا اليوم من كل عام لتكريم ضحايا الحرب ونبذ العنف تنظم فيه نشاطات رسمية وغير رسمية تحت شعار "تتذكر تما تنعاد" في المؤسسات والإدارات العامة والمدارس والجامعات والاماكن العامة والخاصة لتذكر الحرب وجرائمها وضحاياها وتشجيع اللبنانيين وخاصة الشباب الى استخراج الدروس واستخلاص العبر من الماضي. كما تطلب اللجنة بإقامة نصب تذكاري لتخليد جميع الضحايا وادانة كل الجرائم يكون مكانا" يقصده اللبنانيون ليتصالحوا مع ماضيهم.

رابعاً- اعتماد التشريعات اللازمة وإبرام المعاهدات الدولية لمنع تكرار الفظائع التي ارتكبت في الثلاثين سنة الماضية ووضع حد في المستقبل لحالة الإفلات من العقاب السائدة منذ بداية الحرب.

تطلب لجنة الأهالي أن يتم ادخال مفهوم الجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب غير القابلة لمرور الزمن والعفو الى القوانين اللبنانية وخاصة قانون العقوبات واعتبار الاخفاء القسري من هذه الجرائم. وتطالب اللجنة بانضمام لبنان إلى اتفاقية روما التي أنشأت المحكمة الجنائية الدولية وكذلك بتوقيع وإبرام المعاهدة الدولية ضد الإختفاء القسري.

إن لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين تضع بين يديكم هذه المطالب ليصار إلى نقلها إلى مجلس الوزراء في أول جلسة يعقدها. ونقترح أن تكلف الحكومة عضواً أو أكثر من أعضائها للتفاوض والتشاور مع لجان أهالي المختفين والمفقودين لإيجاد الصيغ الملائمة لتحقيق المطالب الأربعة المذكورة أعلاه. تود لجنة الأهالي أخيراً ان تعلم الحكومة ان عدداً من الهيئات والمنظمات الدولية قد أبدت استعدادها للمساعدة في حل مشكلة المفقودين في لبنان.

تفضلوا بقبول الاحترام والمودة

رئيسة اللجنة

وداد مراد حلواني